مجلة جامعة صبراتة العلمية
Sabratha University Scientific Journal

مجلة علمية نصف سنوية محكمة متخصصة في العلوم الإنسانية
تصدرها جامعة صبراتة بشكل إلكتروني

الجرائم الدولية المرتكبة في حرب أوكرانيا: نُهُجُ المُلاحقةِ وفَرَضيّاتُ الاختصاص بالمحاكمة

nternational crimes committed in the Ukraine war: approaches to prosecution and hypotheses of jurisdiction to prosecute

د. أبو المعالي محمد عيسى أبو المعالي
أستاذ مشارك بكلية القانون زلطن – جامعة صبراتة
Aboualmaaly02@gmail.com

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية:
2017-139

الترقيم الدولي:
ISSN (print) 2522 - 6460
ISSN (Online) 2707 - 6555

الموقع الإلكتروني للمجلة:
https://jhs.sabu.edu.ly

الجرائم الدولية المرتكبة في حرب أوكرانيا: نُهُجُ المُلاحقةِ وفَرَضيّاتُ الاختصاص بالمحاكمة

nternational crimes committed in the Ukraine war: approaches to prosecution and hypotheses of jurisdiction to prosecute

د. أبو المعالي محمد عيسى أبو المعالي*

ملخص:

مَثّلت الحربُ الأخيرةُ في أوكرانيا نقطةَ بداية جديدة في صراع القوة والاستقطاب بين اللاعبين الكبار في السياسة الدولية. كما مثلت حلقةً جديدة من حلقات الانتهاك الصارخ لقواعد القانون الدولي المنظمة لعلاقات السلم، وحسن الجوار، وعدم استعمال القوة في النزاعات الدولية.

وقد جاءت هذه الحرب، ترجمة لاحتقان سياسي صرف. حيث اعتبرت روسيا أن تفكير أوكرانيا في الانضمام إلى حلف الأطلسي يعني: أن يكتسب الخصم "الناتو" أرضا متاخمة على حدودها الإقليمية، وقد استنفرت هذه الحرب الرأي العام الدولي نظرا للطابع العنيف الذي اتسمت به، والاحتشاد السياسي والعسكري الذي رافقها، مما عمق تراجع حالة السلم والاستقرار العالمية الراهنة، وأضعف ردعية القانون الدولي بمختلف فروعه وقواعده. ورغم أنه يسهلُ وصف الاعتداءاتِ الجسيمة المرتكبة في هذه الحرب بأنها تستوفي مقوماتِ القوالب الموصوفة بصفة: جرائم الحرب، إلا أنه ليس من السهل القول بأنه سيتم إنصاف ضحاياها، أو بأن فاعليها سيخضعون للعقوبات المقررة في الاتفاقيات الدولية الشارعة، و–حتى– أنهم سيمثلون أمام المحكمة الجنائية الدولية أو أية محاكم وطنية مختصة.

الكلمات المفتاحية: القانون الجنائي الدولي – الحرب الروسية الأوكرانية – جرائم الحرب – الاتفاقيات الدولية.

nternational crimes committed in the Ukraine war: approaches to prosecution and hypotheses of jurisdiction to prosecute

Abstract:

The recent war in Ukraine represented a new starting point in the power struggle and polarization between major players in international politics... It also represented a new episode of blatant violation of the rules of international law regulating peace relations, good neighborliness, and the non-use of force in international conflicts...

This war came as a translation of pure political tension... as Russia considered that Ukraine's consideration of joining NATO would mean that the adversary, NATO, would acquire contiguous territory on its territorial borders.This war mobilized international public opinion due to its violent nature, and the political and military build-up that accompanied it...which deepened the decline of the current global state of peace and stability, and weakened the deterrence of international law in its various branches and rules. Although it is easy to describe the grave attacks committed in this war as fulfilling the elements described as: war crimes, it is not easy to say that justice will be done to their victims, or that their perpetrators will be subject to the penalties stipulated in legitimate international agreements, and - even - that they will appear before a court. International Criminal Courts or any competent national courts...

Keywords: *international criminal law - the Russian-Ukrainian war - war crimes - international agreements.*

* دكتوراه القانون الجنائي
أستاذ مشارك بكلية القانون زلطن - جامعة صبراتة
Aboualmaaly02@gmail.com

مقدمة:

ليس الغزو الروسي لأوكرانيا وليد اللحظة، إذ للموضوع جولة سابقة يوم قرر الاتحاد الروسي ضم شبه جزيرة القرم في أحداث مارس سنة 2014، تلك الجزيرة التي تعد جزءا من التراب الوطني الأوكراني منذ 1954، ولا شك أن للأمر أبعادا غير معلنة في حسابات الساسة. غير أنه في فبراير 2022 بدأت روسيا حملة عسكرية منظمة على دولة أوكرانيا بعد خطاب ألقاه الرئيس افلاديمير بوتين أعلن فيه عن عملية عسكرية تستهدف "تجريد أكرانيا من السلاح، واجتثاث النازية منها"... وبعد دخول الحشود العسكرية بأيام اعترفت روسيا بإقليمي: دونيتسك، ولوغانسك، بوصفهما جمهوريتين " منفصلتين" في منطقة: دونباس شرقي أوكرانيا.

ومنذ البداية اعتُبِر النزاع المسلح الدولي بين روسيا وأوكرانيا: جريمة عدوان، وتدخلا في الشأن السياسي الداخلي، حيث عرض الأمن القومي والوحدة الوطنية لخطر الانفصال، والاقتتال ولنشوب الحرب الأهلية.

وتحاول هذه المقاربة النظر إلى الموضوع بوصفه السالف الذكر من جهة، وبوصفه اختبارا لمؤسسات المجتمع الدولي وتحديا حافزا لتعزيز قواعد القانون الدولي الجنائي، الذي يجرم الأشخاص المسؤولين عن جرائم العدوان، وجرائم الحرب، وجريمة الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية... من جهة أخرى.

ففيما يتعلق بطبيعة الجرائم الدولية المرتكبة في أوكرانيا، يمكن القول إن أغلب ألجرائم المحظورة دوليا تم ارتكابها بسبب الانتهاك الواضح لحظر استخدام القوة، وبالتالي فإن جرائم الحرب، وما يرافقها من انتهاكات خطيرة لقواعد معينة من القانون الإنساني الدولي قد ارتُكبت وما زالت تُرتكب على الأراضي الأوكرانية، من قبل ممثلين لروسيا، وفي أعقاب اكتشاف العديد من الضحايا المدنيين والمقابر الجماعية في بوتشا تستتبع جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية قضايا أكثر تعقيدًا... وليس من السهل إثبات مثل هذه النية سواء في الممارسة أو أمام المحاكم.

وبالإضافة إلى طبيعة الجرائم الدولية المرتكبة، فإن هذه الحرب ستجعل الحالة الأوكرانية تواجه أيضًا تحديًا يتمثل في تحديد الأفراد المسؤولين عن الجرائم الدولية، والذين ينبغي أن يخضعوا للتحقيقات والملاحقات القضائية، واعتمادًا على الظروف المتغيرة فإن القانون الدولي الجنائي يجعل من الممكن مقاضاة ليس فقط مرتكبي هذه الجرائم المباشرين – أي أولئك الذين يرتكبونها ماديًا، بمفردهم أو مع أشخاص آخرين – ولكن أيضًا الأشخاص المشاركين فيها، ولا سيما عن طريق الأمر أو التماسها أو تشجيعها ومن خلال جعل أنفسهم شركاء، أو رؤساء "هرميون"، مثل الرئيس الروسي وأعضاء حكومته.

إشكالية البحث:

أمام عدم اعتراف روسيا بالمحكمة الجنائية الدولية كجهة مختصة بنظر الشق الجنائي في النزاع، فهناك العديد من المشاريع لإنشاء محكمة خاصة لنظر الجرائم المرتكبة في أوكرانيا، وأبرزها مقترح محكمة مختصة فقط بمقاضاة مرتكبي العدوان الذي شنته روسيا ضد أوكرانيا.

ولعل الشاغل الأكبر هو مدى الالتزام بضمانات العدالة الفعالة، والامتثال لمتطلبات المحاكمة العادلة، أمام المحكمة، خاصة أن هناك مؤشرات على التورط في مقاضاة متهمين لدى الطرفين على نحو ينطوي على خطر معين، مما قد يضر بالعدالة الجنائية المنشودة، وفضلا عن هذا، فإن استمرار الأعمال العدائية يمكن أن يجعل جمع الأدلة حساسًا، رغم تشكيل عدة فرق تحقيق مشتركة، ضمن أوسع تشكيله في تاريخ العدالة الجنائية الدولية على الإطلاق، بالمشاركة الأولى للمحكمة الجنائية الدولية في هذا الفريق، بالإضافة إلى فريق خبرائها الذي نشرته في أكرانيا مبكرا، فإلى أي مدى ستؤدي الأدلة التي تجمعها هذه الفرق، والمحاكمات المزمع تنفيذها إلى: تحقيق محاكمة عادلة، تنتهي بإدانة مرتكبي الجرائم الدولية، وتمكين للعديد من الضحايا بالحصول على تعويضات عن الأضرار التي طالتهم.

خطة البحث:

تحاول هذه المقاربة دراسة هذا الموضوع من خلال مبحثين، يتناول الأول منهما الجهود المقررة لملاحقة المتهمين بالجرائم المرتكبة في أوكرانيا، يتناول الثاني الجهة المختصة بالمحاكمة، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول:

الملاحقة والاستدلال في الجرائم المرتكبة في أكرانيا

تقديم وتقسيم:

سنتناول في هذا المبحث سبل ملاحقة المتهمين بارتكاب الجرائم المسجلة على الأراضي الأوكرانية وذلك من خلال مطلبين: يعالج أولهما ما تقوم به الدول، وخبراء التحقيق، وفرق تقصي الحقائق والهيئات الدولية في مجال المساعدة والملاحقة، بينما يختص الثاني بما يتخذه المدعون العامون – المدعي العام لجمهورية أوكرانيا، والمدعي العام للجنائية الدولية– من إجراءات بالخصوص، وذلك كما يلي:

المطلب الأول: جهود الدول والمنظمات والفاعلين الدوليين

التزم العديد من الدول والمنظمات الدولية في وقت واحد بجمع الأدلة على هذه الجرائم، حتى أن رئيس الوكالة الأوروبية للتعاون القضائي في المسائل الجنائية "Eurojust"، أعرب عن مخاوفه من وجود جهات فاعلة أكثر مما تستطيع الوكالة أدارت. [1]

فبدأت السلطات الوطنية والهيئات الدولية تحقيقاتها بسرعة كبيرة، فلوحظ القيام بزيارات ميدانية مع احتدام القتال في أجزاء عدة من البلاد، فاستفادت حالة النزاع في أوكرانيا من حجم غير مسبوق من الوثائق، ولا سيما بفضل المعلومات ذات المصدر المفتوح roso، ونظرًا لهذه الخاصية الفريدة لمرحلة التحقيق في القضية الأوكرانية، فقد أسهم ذلك في تنسيق الجهود بشأن بعض الملاحظات العملية والصعوبات المتوقعة بشأن عملية جمع أدلة الجرائم الدولية.

هذه التعبئة غير مسبوقة بسبب طبيعتها السريعة والواسعة من حيث التحقيقات، سريعة، وواسعة، فهي سريعة؛ لأنها جاءت بعد فترة وجيزة من الغزو الروسي ودون انتظار انتهاء الأعمال العدائية، حيث بدأت التحقيقات وتم تفعيل بعض الاختصاصات القضائية، وهي واسعة النطاق؛ لأن الأدلة شملت عددًا هائلاً من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، في حين أن مجموعة متنوعة من الولايات القضائية، الوطنية أو الدولية اعتبرت نفسها مستعدة للحكم على المتهمين بالجرائم الدولية المرتكبة في أوكرانيا.

ويتطلب تعزيز القانون الدولي من الدول التحقيق في الجرائم الدولية، والعثور على الجناة ومحاكمة أو تسليم أولئك الموجودين على أراضيها أو الخاضعين لولايتها، ولا يمكن الطعن فيمثل هذا الالتزام في القانون الدولي عندما تنص عليه معاهدة شارعة، وتوضح اتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكولها الإضافي الأول لعام 1977 هذا الالتزام فيما يتعلق ببعض جرائم الحرب، أي الانتهاكات الجسيمة للاتفاقيات المذكورة والبروتوكول المذكور. وبالمثل، فإن اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها تنص على الالتزام بالتحقيق مع مرتكبي هذه الجريمة ومقاضاتهم أو تسليمهم، وهذا الالتزام وثيق الصلة بالدول الأطراف في النزاع المسلح الدولي الجاري بين أوكرانيا وروسيا، وهما بالتالي ملزمتان من حيث المبدأ بالتحقيق في الجرائم التي يرتكبها كل من القوات المعادية وقواتها المسلحة، من أجل التركيز على الانتهاكات المزعومة للخصم في الوقت الحالي.

وتتسابق الدولتان في جمع الأدلة على الجرائم الدولية للخصم، حيث تم إنشاء مكتب متخصص للتحقيق في "الجرائم ذات الطابع الدولي ضد المواطنين المسالمين التي ارتكبت في أراضي أوكرانيا" منذ 24 فبراير 2022، لتوثيق العديد من الوقائع المنسوبة إلى القوات المسلحة الأوكرانية التي يوصف أفرادها بانتظام بأنهم "القوميون الأوكرانيون". والمكتب مسئول أيضًا عن التحقيق في أنشطة المرتزقة الذين يصلون إلى أراضي أوكرانيا على الجانب الأوكراني، كما بدأت السلطات الأوكرانية في إنشاء: "مجلس الخبراء الدولي المعني بالجرائم المرتكبة في أوقات النزاع المسلح" منذ عام 2021، وتتمثل مهمته في وضع خارطة طريق للتحقيق في جرائم القوات المسلحة الروسية في شبه جزيرة القرم ودونباس منذ 30 مارس 2022.[2]

كما شكلت أوكرانيا وبولندا وليتوانيا في 25 مارس 2022 أكبر فريق تحقيق مشترك على الإطلاق بدعم من Eurojust، ثم انضمت إستونيا، ولاتفيا، وسلوفاكيا في 23 مايو 2022، وهو ما أكده التقرير الفصلي لمنظمة " Eurojust "، في 31 مايو 2022، ويضم الفريق الآن عشرة دول أعضاء.[3]

وليست أوكرانيا وروسيا الدولتين الوحيدتين اللتين أجرتا تحقيقات في الجرائم الدولية في أوكرانيا. بل تجري هذه التحقيقات العديد من الدول غير الأطراف في النزاع المسلح الدولي الجاري، رغم أنها محدودة وخجولة عمومًا، فقد لوحظ في مايو 2022، أن ثلاث عشرة دولة غير أوكرانيا وروسيا ترغب في المشاركة في فريق تحقيق مشترك في الجرائم الدولية المرتكبة في أوكرانيا، وذلك على أساس مبدأ الولاية القضائية العالمية، ومن هؤلاء: سويسرا والسويد، اللتين أطلقتا دراسات استقصائية أولية لمقابلة اللاجئين الأوكرانيين الذين يصلون إلى أراضيهما. ومن الحقائق أن الوضع في أوكرانيا قد أدى إلى تعاون واسع النطاق بين الدول لملاحقة مرتكبي الجرائم الدولية التي في أوكرانيا.

وقد زودت فرنسا أوكرانيا في أغسطس 2022، بمختبر متنقل لتدقيق الحمض النووي للضحايا، كما عرضت ألمانيا في نوفمبر 2022 إتاحة تقنيات حديثة مماثلة للمحققين الأوكرانيين بميزانية 1.25 مليون يورو.[4]

ولحل المسائل المتعلقة بالبعد الإنساني للمنظمة الدولية تم اختيار بعثة خبراء مؤلفة من الأستاذين فولفغانغ بينيدك (النمسا)، وفيرونيكا بيلكوفا (جمهورية التشيك)، وماركو ساسالي (سويسرا) من قبل أوكرانيا في 15 مارس 2022، ونشرت تقريرها في 13 أبريل2022، مكلفة "بإثبات الوقائع والظروف الإنسانية، لتقصي الحقائق بشأن الامتثال لاتفاقيات جنيف والبروتوكولين الإضافيين، وتقدم تقاريرها للهيئات المعنية، في ضوء الأحكام التي تلزم الدول الأطراف بالتعاون مع المنظمات الدولية فيما يتعلق ببعض جرائم الحرب، أي الانتهاكات الجسيمة للاتفاقيات والبروتوكولين.[5]

كما تم تعيين ثلاثة خبراء من قبل رئيس المجلس في 30 مارس 2022 لفترة أولية مدتها عام واحد، وهم إريك موس (النرويج)، وياسمين كادومهور (البوسنة والهرسك)، وبابلو دي غريف (كولومبيا) تتكون الولاية الأصلية للجنة "التحقيق في جميع مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي" و"جمع وتحليل الأدلة التي تشهد على مثل هذه الانتهاكات"، وتحقق اللجنة على وجه التحديد في الأحداث التي وقعت في مناطق كييف، وتشرنيغوف، وخاركيف، وسومي، في نهاية فبراير2022، وأجرت زيارة ميدانية أولى لهذه المناطق في الفترة من 7 إلى 16 يونيو 2022، وزارت 27 بلدة ومخيمًا، وقابلت أكثر من 150 شاهدًا من الضحايا، وفحصت مواقع التدمير والقبور وأماكن الاحتجاز والتعذيب، وفتشت. بقايا الأسلحة.[6]

ومنذ الغزو الروسي لأوكرانيا في 24 فبراير 2022، تسببت الاشتباكات بين الدولتين، ولا سيما الأعمال التي نفذتها القوات المسلحة الروسية، في وقوع العديد من الضحايا وألحقت أضرارًا بالبنى التحتية

المتعددة على الأراضي الأوكرانية، حتى 26 سبتمبر 2022، سجل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان على وجه الخصوص مقتل 5996 مدنياً وإصابة 8848 جريحاً، مع ملاحظة النتائج المأساوية للعدوان الروسي، شجعت حكومة بلجيكا العديد من المؤسسات أو المنظمات الدولية للتحقيق في الجرائم الدولية المرتكبة في أوكرانيا تمهيدا لمقاضاة مرتكبيها.

وتقوم بالتنسيق وتبادل المعلومات مع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية الأخرى المعنية بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية، وإلى جانب لجنة التحقيق هذه، فإن بعثة مراقبة حقوق الإنسان في أوكرانيا، التي تقدم تقاريرها إلى مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وحتى 9 سبتمبر 2022، كانت البعثة قد أجرت بالفعل 1024 مقابلة ليس فقط مع الضحايا أو الشهود، أو حتى أقارب الضحايا ومحاميهم، ولكن أيضًا مع ممثلي الحكومة وأعضاء المجتمع المدني. كما نفذت 78 زيارة ميدانية، و20 زيارة لأماكن الاحتجاز، و14 متابعة جلسات استماع، و14 زيارة لمؤسسات صحية أو ملاجئ، إضافة إلى الدول والمنظمات أو المؤسسات الدولية.[7]

ويمكن القول إن العديد من الجمعيات أو المنظمات غير الحكومية تشارك في الجهد الجماعي للتحقيق في الجرائم الدولية المرتكبة في أوكرانيا، من خلال حشد الخبرات الخاصة، ومن بينها منظمة العفو الدولية، وهيومنرايتس ووتش، وBelling cat، وOpen Facto، وMnemonic أو TRIAL International It، وينبثق عن هذه الصورة البانورامية للجهات الفاعلة المتعددة المشاركة في جمع الأدلة أن هذه الجهات الفاعلة – باستثناء روسيا – ترغب في العمل بشكل متضافر من أجل تحسين هذا الحصاد.[8]

وعلى الرغم من أن النتائج الملموسة لا تزال بعيدة للغاية، نظرا للصعوبات التي تكتنف كيفية التفاعل بين جميع الخبراء في الميدان، وكيف يتم توزيع المهام بين مختلف الجهات الفاعلة، وتوفير قواعد البيانات المشتركة، والمحافظة على روح التعاون بالاجتماعات التنسيقية والإعلانات المشتركة

المطلب الثاني: جهود المدعي العام للجنائية الدولية

كان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية قد أعلن في بيان له بمناسبة الحرب على أوكرانيا، في يناير 2022: " إننا نعيش في لحظة فريدة للغاية ونحن في مسارات نتمنى أن تؤدي إلى تحسين تنفيذ القانون الدولي الجنائي، بل وحتى إلى تطويره و تعزيزه ".[9]

وتؤدي المحكمة الجنائية الدولية بالتعاون مع الشركاء الأساسيين: كالاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة الأمم المتحدة، دورًا رئيسيًا في عملية كشف الحقائق في أوكرانيا. حيث فتح مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية تحقيقًا بناءً على طلب من 39 دولة طرف في نظام روما الأساسي، في 2 مارس 2022، في مزاعم بارتكاب جرائم دولية في أراضي أوكرانيا منذ 21 نوفمبر 2013.[10]

فتم نشر ما لا يقل عن اثنين وأربعين محققًا وخبيرًا في الطب الشرعي في الميدان، وهو ما يشكل أكبر عدد أرسله مكتب المدعي العام في مهمة واحدة، وبالإضافة إلى ذلك أنشأت المحكمة الجنائية الدولية مكتبًا في كييف لتنظيم وزيادة وجود أفرادها في أوكرانيا. ومع ذلك، فإن مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لا يعمل بمفرده وإنما تساعده دول عديدة، حيث ساهمت هولندا مثلا بالمال وأوفدت خبراء، كما تم الإعلان أن بلجيكا ستساهم في تحقيقات المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بفريق (تحديد هوية ضحايا الكوارث DVI)،[11] وقد تم التأكيد مجددًا على الالتزام الجماعي للدول بدعم عمل المحكمة الجنائية الدولية في الإعلان السياسي الصادر عن "المؤتمر الوزاري المعني بالمساءلة في أوكرانيا" المنعقد في يوليو 2022 في لاهاي، فتعهدت الدول بتبادل المعلومات.

وتجدر الإشارة إلى أن المشاركة المشتركة لأوكرانيا ومكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في فريق التحقيق المشترك هذا يمكن أن تثير الشكوك حول حيادية واستقلالية التحقيقات، لكن المدعي العام سيقرر بطريقة ملائمة المعلومات التي سيشاركها والتي سيحتفظ بها، ويتحمل الاتحاد الأوروبي أيضًا مسؤولياته في عملية التحقيق من خلال دور مساعد لقطاع الأمن المدني في أوكرانيا حيث ستقدم Eurojust المساعدة القانونية والفنية والمالية لفريق التحقيق المشترك المذكور سابقًا.

ومنذ ديسمبر 2014، عدلت بعثة الاتحاد الأوروبي أيضًا تفويضها من قبل مجلس الاتحاد الأوروبي، فبات يمكنها الآن مساعدة مكتب المدعي العام الأوكراني في تحقيقاته من خلال المشورة الإستراتيجية والتدريب، والتبرع بالمعدات من الاتحاد الأوروبي ومن الشركاء، فمثلا سهلت البعثة تبرع الشرطة الجنائية للمكتب الاتحادي بمعدات وأطقم طبية.،[12] فتم إنشاء المجموعة المسماة: "المجموعة الاستشارية للجرائم الفظيعة"، الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة وقد تعهدوا بتنسيق جهودهم لمساعدة مكتب المدعي العام الأوكراني في تحقيقاته. وتتخذ هذه المساعدة **شكلين أساسيين:** من ناحية، مجموعة استشارية مكونة من محققين ذوي خبرة يتم إعارتهم مباشرة إلى المدعي العام، ومن ناحية أخرى، نشر فرق العدالة المتنقلة بناءً على طلب المدعي العام الأوكراني للتنسيق بين الخبراء الدوليين والأوكرانيين.

وبحسب مكتب المدعي العام الأوكراني: إيرينا فينيديكتوفا، التي حلت محلها أندريه كوستين، فقد سجلت من يوليو 2022، حتى أكتوبر 2022، ما مجموعه: 36430 انتهاكًا لقوانين وأعراف الحرب وفق المادة 438 من القانون الجنائي الأوكراني، و73 انتهاكًا لتحضير حرب عدوانية وفق المادة 437 من القانون الجنائي الأوكراني، و34 جريمة دعاية حرب، و1257 جريمة أخرى.[13]

إن جمع الأدلة على الجرائم الدولية المقبولة أمام المحاكم الوطنية والدولية في سياق الإجراءات ضد أفراد محددين ليس بالمهمة السهلة، خاصة عندما يتعين ذلك أثناء نزاع مسلح؛ ذلك أن إثبات أي جريمة دولية ينطوي أولاً على إثبات انتهاك القانون الدولي، فينبغي إثبات وجود انتهاك للقانون الدولي

لإسناد المسؤولية الجنائية الدولية عن هذا الانتهاك إلى شخص أو أكثر من الأفراد المحددين، وهو أمر بات في غاية السهولة مع وجود عشرات المعاهدات الدولية الشارعة، انتهاء بنظام روما، فلم يعد يمثل تحديًا، ثم تأتي بعد ذلك عملية التحقيق، إحصاء وتحديد هويات القتلى، وإجراء مسح للدمار الذي لحق بالبنى التحتية، وتحديد الظروف التي حدثت فيها الوفيات، أو تصنيف الهجمات على المدنيين، وضرورة وصف حالة الجثث من المقابر، وملاحظة كيف فقدوا حياتهم، هل وأيديهم مقيدة خلف ظهورهم، أو بسبب وجود حبل حول العنق، أو حتى مع وجود رصاصة في الرأس.

وفضلا عن هذا من الضروري وجود فرق متعددة التخصصات في الميدان، ذات خبرات عالية لا سيما: خبراء المقذوفات، والطب الشرعي، والرقمي، والأنثروبولوجي، والتحقق من صحة الأدلة، وقابليتها للتطبيق قبل التفكير في توظيفها. وغالبًا ما تلجأ الجهات المشاركة في جمع الأدلة إلى العمل بمعيار إثبات: "الأدلة معقولة للاعتقاد"، أي أنه يجب أن تسمح الأدلة المتاحة للمراقب الحصيف في العادة، بأن تكون لديه أسباب معقولة للاعتقاد بأنها حقائق، تلبي جميع عناصر الانتهاك، وأن هذه الحقائق قد تم تنفيذها من قبل شخص معين.

من الواضح أن جميع الأدلة التي تم جمعها في المراحل الأولى ليس لها نفس الوزن في سياق الإجراءات القانونية. فمن بين الأدلة المميزة التي تحصلت عليها أجهزة المخابرات الأوكرانية من أفراد القوات المسلحة الروسية الأسرى مثلا: الوثائق الورقية، والرقمية، التي تكشف الخطط التشغيلية أو الإستراتيجية أو العمليات التكتيكية، أو الاتصالات الداخلية، والمحادثات الهاتفية التي تم اعتراضها. وكذلك الأدلة المؤهلة على أنها تقنية: خبرة طبية، أو قانونية، أو تحليلات باليستية، أو بيانات أو إحداثيات إرسالية، وهي لدى الخبراء تُفضل في مثل هذه الظروف على الأدلة البشرية "الشهادات"؛ لأنها أكثر أمانًا منها، ويعمل برنامج جمع الأدلة في أوكرانيا اليوم أكثر من أي وقت مضى لخطر استجوابات متعددة لنفس الضحايا، وهذا هو السبب في أن الجهات التي تتفاعل مع الضحايا أو الشهود تلتزم في كثير من الأحيان باحترام مبدأ: "عدم الإضرار" الذي يلزمهم بمواصلة التركيز على محاوريهم وإعطاء الأولوية لسلامتهم ورفاههم[14]، ويعتبر هذا المبدأ من المبادئ التوجيهية الحديثة جدًا بشأن توثيق الجرائم الدولية "بهدف المساءلة ومقبولية الأدلة في المحكمة"، الموجهة إلى المجتمع المدني وقد تمت صياغته في الأحكام المتعلقة باختصاصات مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، وقد يكون الوصول إلى الضحايا أو الشهود واستعدادهم للتحدث محدودًا للغاية، حيث أفادت بلقيس ويلي، الباحثة في هيومنرايتس ووتش، أن الأمر معقد بالنسبة إلى المنظمة غير الحكومية، لصعوبات التواصل مع الضحايا أو الشهود الذين كانوا في المناطق التي احتلتها روسيا حين انقطعت الاتصالات السلكية واللاسلكية، ولم يتسن الاتصال بهم إلا عندما غادروا تلك المناطق. كما أشارت إلى أن بعض الأشخاص يترددون في الإدلاء بشهاداتهم، خوفًا على سلامتهم أو سلامة ذويهم، أو حتى حذرًا من عودة القوات المسلحة الروسية.[15]

وهناك نوع آخر من الأدلة يجتذب اهتماما خاصا في السياق الأوكراني، وهو البيانات الرقمية التي يمكن الوصول إليها مجانا مثل الصور ومقاطع الفيديو المنشورة على الشبكات الاجتماعية أو صور الأقمار الاصطناعية، لسهولة جمع هذه البيانات الرقمية والمصادقة عليها ومعالجتها، وكما أشار رئيس Open Facto، فإن الرابطة الفرنسية الخبيرة في هذا المجال osint أحدثت فوضى في جانب من الأدلة من حيث الحجم والطبيعة التي يمكن الوصول إليها في الفضاء الرقمي[16]، وإذا كان من المؤكد أن البيانات الرقمية لها مزايا مهمة، كالوصول إلى بعض الأماكن المغلقة أمام المحققين بفضل مشاركة البيانات من قبل المواطنين، أو كالتحديد الذاتي لمرتكب الجريمة بدقة على الشبكات الاجتماعية، فإن الحرب في أوكرانيا كشفت ملاحظات منها:

- **أولاً:** في سياق النزاع المسلح بين روسيا وأوكرانيا هناك أماكن معينة مثل أماكن الاحتجاز، وقد ساعدت هذه الوسائط في توثيق ما يحدث هناك، من خلال استخدام الشبكات الاجتماعية للأشخاص الموجودين هناك.
- **ثانيًا:** في سياق الدعاية الحربية المشابهة لتلك الموجودة في أوكرانيا، يمكن التلاعب بالبيانات الرقمية وتزييفها للخداع وقلب الحقائق أو الأحداث، على سبيل المثال، يبدو أن بعض مقاطع الفيديو المؤيدة لأوكرانيا أو الموالية لروسيا قد تم تعديلها باستخدام تقنية deepfake التي تكون باستخدام الذكاء الاصطناعي للتلاعب بمحتوى الفيديو، كاستبدال وجه بآخر؛ لذلك من الضروري التمييز بين الأدلة الصحيحة والكاذبة، والمشروعة والباطلة، التي تختبئ أحيانًا خلف البيانات المعدلة.

أخيرًا: تلتزم الشبكات الاجتماعية ببعض الالتزامات القانونية وتستخدم أنظمة تعديل المحتوى، مما يؤدي إلى حذف مقاطع الفيديو أو الصور العنيفة التي يمكن أن تكون بمثابة دليل، وفي مواجهة الإنتاج السريع والكبير للبيانات الرقمية المتعلقة بالحقائق المنجزة على أراضي أوكرانيا، يتم إجراء مكالمات وفتح مناقشات مع شركات وسائل التواصل الاجتماعي من أجل الحفاظ على هذه البيانات، لخدمة الجهات الفاعلة المشاركة في الجهد الجماعي لتقديم الأدلة.

المبحث الثاني:

فرضيات الاختصاص بالمحاكمة أمام المحاكم الجنائية الدولية

تقديم وتقسيم:

سنتناول في هذا المبحث الاحتمالات المنظورة لترشيح آلية قضائية مؤهلة لمحاكمة المتهمين بالجرائم المحققة، وذلك من خلال مطلبين: يتناول الأول منهما تلك القيود التي قد تحول بين المحكمة الجنائية الدولية وبين نظر هذه الوقائع، بينما يختص الثاني بالبدائل التي تم اقتراحها، وذلك كما يلي:

المطلب الأول: معوقات ولاية المحكمة الجنائية الدولية

لقد تطورت قواعد القانون الدولي الجنائي في مسألة الولايات القضائية الجنائية الدولية، منذ محاكمات كبار مجرمي الحرب النازيين، التي أجريت في نهاية الحرب العالمية الثانية أمام محكمة نورمبرغ العسكرية الدولية، التي كانت قد أقيمت باتفاق بين القوى المنتصرة في ذلك الوقت، ليبدأ تدوين القانون الدولي الجنائي ونشره بالفعل، ثم اكتمل هذا التطور بعد تجربة المحكمتين الجنائيتين الدوليتين المخصصتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، اللتين تم إنشاؤهما في أوائل التسعينيات بقرار من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

فتم بعد فترة وجيزة – في عام 1998 – اعتماد نظام روما الأساسي الذي أنشئت بمقتضاه المحكمة الجنائية الدولية، التي هي محكمة دائمة على عكس المحكمتين الدوليتين المخصصتين أنفتي الذكر، والتي تواصل حاليًا أنشطتها بلاهاي، مؤلفة من قضاة وطنيين ودوليين ومختصين في الجرائم ذات الطبيعة الداخلية والدولية على حد سواء، فأقرت الولايات القضائية المختلطة، في سياقات محددة، لملاحقة الجرائم المرتكبة في النزاعات المسلحة الدولية والداخلية، وقد انطبق هذا في الماضي على الدوائر الاستثنائية الكمبودية، ومؤخراً مع المحكمة الجنائية الخاصة لجمهورية أفريقيا الوسطى.

ولا ينبغي لهذه الولايات القضائية الدولية أو المختلطة أن تحجب الدور الأساسي الذي لعبته ولا تزال تلعبه السلطات القضائية الوطنية في إعمال قواعد القانون الدولي الجنائي. وتشهد على ذلك العديد من القضايا الشهيرة، مثل قضية اكلاوس باربي، وقضية أوغيستو بينوشيه، ومن المناسب فحص هذه الاختصاصات القضائية المختلفة في القضية المنظورة دائما، سواء تعلق الأمر بأوكرانيا أم بغيرها. فهناك: السلطات القضائية الوطنية المختلفة التي قامت بالفعل بالمقاضاة أو تجري حاليًا تحقيقات، ثم هناك: المحكمة الجنائية الدولية ذات الاختصاص التكميلي، وأخيراً هناك: الولاية القضائية الجديدة المقترحة (العالمية)، وقد تثير هذه النظرة تساؤلات حول الحاجة إلى توزيع متسق للمهام بين هذه الولايات القضائية المختلفة.

وتكشف التحقيقات الأولية للمحكمة الجنائية الدولية أنه: لا أوكرانيا ولا روسيا طرفان في نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، ومن ثم فإن المحكمة ليست مسئولة للوهلة الأولى عن نظر الجرائم الدولية المرتكبة في أوكرانيا، ومع ذلك يجوز للدول غير الأطراف أن توافق على ممارسة المحكمة لولايتها القضائية على حالة من خلال تقديم إعلان بهذا المعنى، وفقًا للمادة 12 من نظام روما الأساسي. وهذا ما فعلته أوكرانيا مرتين، المرة الأولى في 9 أبريل 2014، فيما يتعلق بالعنف المرتكب في Euromai dan، والمرة الثانية في 8 سبتمبر 2015.[17]

ولا تشكل قضية مسؤولية الرئيس الروسي عن جريمة العدوان عن جريمة العدوان أي صعوبة، بقدر ما يكون ذلك بخصوص تعريف هذه الجريمة في نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية...

فمنذ " قرر" فلاديمير بوتين " إطلاق عمل عدواني" ضد أوكرانيا وهو "قادر بشكل فعال على توجيه سياسة العمل"، فقد وفر على القضاء جمع الأدلة ومعالجتها، ولذلك أهميته في تعقب المسؤولين عن الجرائم، وتعاون الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية لضمان عدم ترك مرتكبي الجرائم الدولية دون عقاب. ولو ارتكبت الجريمة من قبل مواطن دولة طرف في المحكمة أو قبلت اختصاصها، وهذه هي حال الأوكرانيين وليس الروس، أو من قبل أي شخص على أراضي هذه الدولة، وهذا يصح حالا لكل من الأوكرانيين والروس الذين ارتكبوا جرائم في أوكرانيا. لانعقدَ الاختصاص. غير أن الوضع مختلف بالنسبة لجريمة العدوان، لذلك لا يمكن تقديم أي مواطن روسي إلى المحكمة بتهمة ارتكاب جريمة العدوان ضد أوكرانيا، في حين أن العمل العدواني في هذه القضية واضح. وإذا كان من المحتمل أن يكون الرعايا الروس موضوع مذكرة توقيف من المحكمة الجنائية الدولية في قضايا جرائم غير جريمة العدوان، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو نقلهم إلى المحكمة إذا كانوا في الأراضي الروسية؟ نظرًا إلى أن روسيا ليست طرفًا في نظام روما، وهي ليست ملزمة بالتعاون مع المحكمة إذا طلبت منها الأخيرة تسليمهم، وبالتالي لن يكون للمحاكمة أي دور سوى أوامر الاعتقال.

بل يمكن أن تكون هذه الأوامر مقيدة لأعضاء الحكومة الروسية، لأن بعض هؤلاء الأعضاء ولا سيما الرئيس ورئيس الوزراء ووزير الخارجية الروسي، لا يمكن القبض عليهم ما داموا في مناصبهم. عندما تتلقى الدول الأطراف في نظام روما الأساسي طلبًا لتسليم مشتبه فيه من قبل المحكمة، يجب عليها بالفعل احترام الحصانات الدبلوماسية المنصوص عليها في القانون الدولي، التي يتمتع بها ممثلو أو وكلاء دول ثالثة، ومع ذلك فإنهم يفقدون الاستفادة من هذه الحصانة بمجرد زوال حصاناتهم، ورغم ذلك تظهر الممارسة أن هذه الحصانة بالنسبة لعدد متزايد من الدول لم تعد تشكل عقبة أمام الملاحقة القضائية للجرائم الدولية، ويشترك في هذا النهج جزء لا يستهان به من النظم على الأقل فيما يتعلق ببعض الجرائم.

أما فيما يخص مُكنةَ ولايةِ القضاء الوطني فإنه يُنعى على المحاكم الوطنية خطر التَّحيز، ومن الواضح أن المحكمة الجنائية الدولية لن تكون قادرة، كما أنها ليست مهمتها محاكمة جميع مرتكبي الجرائم المرتكبة في أوكرانيا رغم وقوعها ضمن اختصاصها بموجب الشكوى، ليظهر احتمال عودة الاختصاص للولاية القضائية الوطنية لمقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية.[18]

والحالة في أوكرانيا، أنه تم تنفيذ الملاحقات القضائية من قبل محاكم أطراف النزاع، فبدأت التحقيقات من قبل محاكم دول ثالثة، ولا سيما الأوروبية التي تمتلك الترسانة التشريعية اللازمة لمقاضاة الجناة، سواء في أوكرانيا وعن جرائم دولية ارتكبت على أراضيها، وقد بدأت روسيا بالفعل في اتخاذ مثل هذه الإجراءات ضد أعضاء القوات المسلحة للعدو الذين أسرتهم، ونتذكر في هذا الصدد التغطية الإعلامية للمحاكمة الأولى لأسير حرب روسي يبلغ من العمر 21 عامًا، حكمت عليه محكمة أوكرانية

بالسجن مدى الحياة لارتكاب جريمة جنائية في الجانب الروسي من الحرب، وهناك محاكمات مماثلة لكنها أقل شهرة.[19]

إذا كانت مثل هذه الملاحقات القضائية مسموحًا بها أو حتى إلزامية بموجب القانون الدولي، فإنها مع ذلك تثير صعوبات كبيرة، غير أن الأهم هو خطر التحيز على المستويين، فكما تظهره الأحداث الجارية تميل الدولة المحاربة دائما إلى مقاضاة الجرائم التي يرتكبها الخصم فقط، مع استبعاد تلك الجرائم التي ترتكبها قواتها، ومن المرجح في مثل هذه الحال أن تفشل المحاكمات في احترام ضمانات المحاكمة العادلة وبالتالي تشكل المحاكمة في حد ذاتها جرائم حرب.

قبل التدخل الروسي في أوكرانيا، تعرضت كل من روسيا وأوكرانيا لانتقادات لإهمالهما هذه الضمانات، ويبدو أن خطر التحيز أكبر فيما يتعلق بالملاحقات القضائية التي قام بها الكيانان الانفصاليان في منطقة دونباس، نظرًا لرغبتهم في الانتقام، بسبب الدعم الذي منحتهم إياه روسيا، الأمر الذي بدا جليا من خلال المحاكمة التي أجرتها المحكمة العليا لجمهورية دونيتسك المعلنة من جانب واحد ضد مقاتلين أجانب: بريطانيين، ومغاربة. حُكم عليهم بالإعدام لعملهم مرتزقةً، ولخرقهم قوانين دونيتسك، ويبدو أنه لم تُحترم في هذه القضية ضمانات الحق في محاكمة عادلة، وأن المتهمين لم يكونوا قادرين على الاستفادة من المساعدة القانونية الفعالة، بعد إجبارهم على الاعتراف بجرائمهم، وعدم تمكينهم من إعداد دفاع كامل عن قضيتهم[20]، ومع ذلك فإن المحاكم التي أنشأتها هذه السلطات ملزمة باحترام ضمانات مماثلة لتلك المعمول بها لدى السلطات القضائية التي يتبعها الإقليم المنفصل، سواء نشأت عن ولاية قضائية أنشأتها الجماعات المسلحة من غير الدول – في سياق نزاع مسلح غير دولي معارضة لأوكرانيا–، أو نشأت عن ولاية قضائية تعمل تحت قيادة دولة أجنبية – كوضع روسيا التي تحتل بشكل غير مباشر الأراضي الانفصالية – والتي ستكون مسئولة عنها من خلال سيطرتها التي تمارس على سلطات دونيتسك ولوغانسك.

وسواء تم تنفيذ الملاحقات القضائية من قبل السلطات القضائية الروسية أو الأوكرانية أو الانفصالية، فإنها تتسم بخصوصية ممارستها أثناء النزاع المسلح ومن قبل الأطراف المتورطة فيه، في حين أن محاكمة المجرمين أو الأسرى بعد انتهاء الأعمال العدائية يكون أكثر ملاءمة لضوابط المحاكمة العادلة، ومن الواضح أن الإدانات والأحكام الصادرة ضد أفراد القوات المسلحة للعدو تظهر عادة على أنها أدوات دعاية يستغلها المتحاربون، ومن المرجح أن يشكل انعدام الأمن في حالة النزاع المسلح عقبة خطيرة أمام جمع الأدلة وتحليلها بشكل مرضٍ.

وفيما يخص مُكنة ولاية دولة ثالثة: فيبدو أن خطر انتهاك ضمانات المحاكمة العادلة أقل فيما يتعلق بأي محاكمات تُجرى لهؤلاء المتهمين في الدول الأوروبية تحديدا، وقد بدأت دول مثل ألمانيا،

وبولندا، بالفعل إجراء تحقيقات في الجرائم المرتكبة في أوكرانيا مستندة إلى الولاية القضائية العالمية، التي تسمح لمحاكمهم بمتابعة شخص ما رغم عدم وجود صلة بالواقعة.

ولعل إنشاء مثل هذه الولاية القضائية مطلوب في إطار مقاضاة جرائم الحرب، وفقًا لاتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكولها الإضافي الأول لعام 1977، ويبدو أنه مسموح به فيما يتعلق بالجرائم الدولية الأشد خطورة، غير أنه لا يُمارَس إلا عندما يكون المشتبه به على أراضي الدولة التي تنوي المتابعة. وعلاوة على ذلك فإن تنفيذها لا يخلو من صعوبة طالما أن المكان الذي ارتكبت فيه الجرائم يكون بعيدًا في بعض الأحيان.

والخشية كل الخشية هي من إنشاء محاكم جنائية دولية على أساس اتفاق مبرم بين القوى المتحالفة في كل طرف. فيتم إنشاء واحدة من قبل روسيا وحلفائها، ومحكمة مماثلة من قبل أوكرانيا وحلفائها الأوروبيين، وبالتالي يتعاون كل خصم مع الدول غير المعادية له ويجري محاكمات ظالمة لأسرى الطرف الآخر. صحيح أن البعد الدولي للمحكمة من المرجح أن يقلل من مخاطر التحيز في معالجة القضايا المنظورة، غير أنه قد لا يبدو أن هذا هو الحل الذي تتصوره روسيا، التي تنوي التعاون في هذا الصدد مع دول، مثل سوريا، وإيران اللتين لا تُظهران احترامًا كبيرا لحقوق الإنسان.[21]

المطلب الثاني: المقترحات المقدمة لخلق آلية مختصة

ويمكن التمييز بين اقتراحين رئيسيين، الأول هو المحكمة المسؤولة عن الحكم على جميع جرائم الحرب المرتكبة في أوكرانيا، التي قدمتها مؤخرًا الرئاسة التشيكية للاتحاد الأوروبي، ولا تبدو مقنعة. لأن تفويض هذه المحكمة سيجعلها زائدة عن الحاجة، لكونها نسخة ثانية للمحكمة الجنائية الدولية...![22]

الاقتراح الثاني يتعلق بإنشاء محكمة جنائية دولية مسئولة فقط عن محاكمة المسؤولين عن جريمة العدوان الروسية، كما هو منصوص عليه في نظام روما الأساسي، هذه المحكمة ستغني عن أن تصدر المحكمة الجنائية الدولية قرارها بشأن هذه الجريمة بسبب حدود اختصاصها. هذا الاقتراح الذي بدأه خبراء في القانون الدولي،[23] وقد لقي استحسانًا من قبل أوكرانيا ومن قبل البرلمان الأوروبي، واقترح إنشاء هذه المحكمة على أساس اتفاق أبرم بين أوكرانيا والأمم المتحدة، ومع ذلك هناك ثلاثة انتقادات لهذه المبادرة تستحق الاهتمام بشكل خاص:

النقد الأول: هو أن هذه المحكمة ستكون باهظة الثمن بالضرورة، فهي ليس لديها قضاة وطنيون أو دائمون، كما أنها لا تستطيع الحكم في غياب المتهمين الذين لا تستطيع إحضارهم، هذا فضلا عن إشكالية من حيث قانون الدفاع.

على افتراض أن المحكمة مستوحاة من قواعد نظام روما الأساسي، لا تسند تهمة ارتكاب جريمة العدوان إلا إذا تم ارتكابها – كما هو موضح في المقدمة – من قبل شخص في وضع يسمح له بالسيطرة أو التوجيه السياسي أو العسكري دولة ما، وهؤلاء الأشخاص في حالة العدوان الروسي، يوجدون في

روسيا، وبالتالي لن يكون على هذه الأخيرة أي التزام بالتعاون مع المحكمة، وبالتالي لن تكون مطالبة بتسليم أي مشتبه بهم إليها.

هذا رغم أنه لا يُستبعد أن يتم القبض على ضباط عسكريين رفيعي المستوى في منطقة حدودية أثناء الأعمال العدائية، لأن المسودة تنص في باب: أحكام العدوان على أنه: "في سياق عمل عدواني، قد يستوفي أكثر من شخص هذه المعايير، عندما يكون حتى الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جريمة العدوان موجودين في روسيا، يمكن أن تصدر أوامر القبض ضدهم"، ومن المرجح في ظل الشروط المنصوص عليها في نظام هذه المحكمة أن يتم عزلهم جغرافيًا، باستثناء الرئيس ورئيس الوزراء ووزير الخارجية. فقط خلال فترة ولايتهم، وستشكل المحكمة في حالة تغيير النظام في روسيا آلية – إذ من المعقول الاعتقاد بأن السلطات الروسية الجديدة قد تفضل التعاون مع هذه المحكمة – التي لا تتمتع إلا بولاية قضائية محدودة، وتسلمها الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جريمة العدوان ضد أوكرانيا، بدلاً من قبول اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، التي ستتمكن بعد ذلك من مقاضاة أي شخص ارتكب، أثناء النزاع المسلح، إحدى الجرائم الأربع التي تدخل في اختصاصها القضائي.

النقد الثاني: هو أن إنشاء هذه المحكمة سيكون نتاج عدالة انتقائية، أي عدالة موجهة فقط ضد قادة دول معينة: قادة روسيا، التي ستكون أكثر شجبًا من حيث وضعها أو رغبتها من قبل قادة الدول الأخرى، التي من المرجح أن لا تتعاون، وأن تقاوم، ويكون لجوؤها إلى القوة مجددا بمثابة عدوان، فيجب تطوير السياسات القانونية حتى يتم القضاء على مثل هذه الانتقائية، التي في هذه الحالة تستلزم دعم إنشاء محكمة دولية خاصة في الأوقات التي ارتكبت فيها جريمة عدوان ليس للمحكمة الجنائية الدولية ولاية عليها...هذا رغم أن الانتقائية متأصلة في العدالة الدولية، لأنها تمارس في إطار علاقات دولية تتميز باعتبارات سياسية قوية، كما يجب ألا تؤدي هذه الانتقائية إلى التقاعس العام عن تحقيق أهداف المحكمة Ad Hoc كما حصل في السابق.

النقد الثالث: ويتمثل النقد الأخير في صعوبة إجراء تحقيقات في جريمة توجد شواهدها بشكل أساسي في روسيا، ومع ذلك فإن هذه الصعوبة لا تتعلق بالعناصر المحددة للعمل العدواني، الذي لا جدال في وجوده في هذه الحالة، وإنما يؤثر فقط على العناصر الخاصة بمرتكبيه، الذين هم غالبا أعلى القادة العسكريين والسياسيين الروس، بمن فيهم: فلاديمير بوتين.

ومهما يكن الأمر كذلك فإنه يمكن جمع الأدلة في أوكرانيا، من شهادات أوكرانية أو وثائق روسية يتم العثور عليها في الأراضي التي حررتها القوات الأوكرانية، وفي جميع الأحوال لا ينبغي أن يُنظر إلى الظرف غير المسبوق المتمثل في مجموعة متنوعة من الولايات القضائية الجنائية التي تم حشدها أو المتوخاة لمحاكمة مرتكبي الجرائم الدولية في الأراضي الأوكرانية على أنها عقبة أمام الممارسة الفعالة للعدالة الجنائية الدولية.

يمكن أن تعمل هذه الولايات القضائية بطريقة تكاملية، وإذا فشلت روسيا في التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، فقد تختار موظفين محليين أو دوليين بصفتهم مندوبين معنيين باحترام ضمانات المحاكمة العادلة بين أعضاء المحكمة المقترحة الثلاثية. وعلى المحكمة الجنائية الدولية بدورها أن تحاكم كبار المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية، ومن ناحية أخرى سيكون للمحاكم الوطنية الأوكرانية من جانبها مهمة محاكمة الأشخاص الآخرين المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية سواء كان هؤلاء الأشخاص من الجنسيات الروسية أو الأوكرانية أو غيرها، ولنفي شبهة التحيز، يمكن أن ينتدب لهذه المحاكم قضاة ومدعين أغلبيتهم أجانب في البداية على الأقل، وذلك لتعزيز خبرات ومهارات الوطنيين، خاصة عند استجلاب قضاة من الذين سبق لهم العمل في قضايا جرائم الحرب في محاكم الدولة في البوسنة والهرسك، أو عملوا في محاكمات محكمة يوغوسلافيا السابقة، أو كانوا في الأصل قضاة دوليين.

ويبدو أن إنشاء هذه المحكمة قد يتطلب تعديل الدستور الأوكراني خاصة: المادة 125، التي تحظر إنشاء محاكم استثنائية متخصصة، كما يمكن أن تمارس بعض الملاحقات القضائية من قبل محاكم الدول الأوروبية، ولا سيما على أساس الولاية القضائية العالمية، عندما يكون المشتبه به على أراضيها، طالما أنه ليس مسئولا كبيرًا، وبالتالي يجب تسليمه إلى المحكمة الجنائية الدولية، أو يتم تسليم المشتبه به إلى أوكرانيا وفق الشروط والقيود المتعلقة بإجراءات التسليم.[24]

وفي كل الأحوال، حالة محاكمة أي فرد أمام محاكم العدالة الوطنية، سواء من قبل روسيا أو أوكرانيا أو أي دولة أخرى، أو على أساس ولاية قضائية دولية، لا ينبغي محاكمة الفرد عن ذات الجرم مرتين. طالما أنه نفذ العقوبة التي حكم بها، ولو كانت عقوبته خفيفة، إلا إذا ثبت أن المحاكمة أجريت بشكل صوري بقصد حمايته من المسؤولية الجنائية.[25]

خاتمة

ليس هناك شك في أن جرائم دولية قد ارتكبت على الأراضي الأوكرانية في إطار النزاع المسلح الدولي بين أوكرانيا وروسيا، ولقد تعالت أصوات كثيرة لضمان عدم إفلات مرتكبي تلك الجرائم من العقاب، ويبدو أن تلك الأصوات قد سمعت على المنابر الدولية، فبات الوضع في أوكرانيا يشهد تطورات غير مسبوقة امتزج فيها " العمل السياسي" ب " العمل القانوني"، وأدى ذلك إلى تحريك المرجعيات المحكمة في القانون الدولي الجنائي، لا سيما ما يتعلق بتكييف الوقائع التي تتوالى على إقليمي البلدين، وتحديد المسؤولين عنها جنائيا، والجهة أو الجهات التي ينعقد لها الاختصاص بمحاكمة هؤلاء، وطرق وأدوات بجمع الأدلة في مثل هذه الوقائع الدولية، وأمام الطفرة الإلكترونية التي يشهدها العالم، والآليات الدولية المتخصصة في تعقب مرتكبي هذه الجرائم.

وبالقياس مع الوضع في العقود الماضية تميزت حرب أوكرانيا بوضوح الرؤية لدى الأطراف الراعية للعدالة الجنائية الدولية منذ البداية، وقد أسهم في ذلك نضج الغطاء التشريعي الدولي الجنائي مقارنة بما كان عليه الوضع أثناء النزاعات المسلحة السابقة سواء في يوغسلافيا، أو في رواندا.

غير أن إجراء العدالة الجنائية الدولية في هذه الحرب مجراها المنصف المفترض تكتنفه صعوبات خاصة لاختلاف هذا النزاع عن النزاعات المذكورة، ومرد ذلك طبيعة أطراف هذه الحرب. حيث يتعلق الأمر بأن أحد طرفيها هو ثاني أقوى اللاعبين في السياسة الدولية، الأمر الذي يعني أنه سيكون عصيا على المحكمة الجنائية الدولية، بل وعلى العالم، إخضاعه للانصياع لطلبات وأوامر القضاء.

وعلى الرغم من أنه من السابق لأوانه الحديث عن تعزيز القانون الدولي الجنائي، يبدو أن الجهات الفاعلة المشاركة في التحقيقات والملاحقات القضائية لديها الطموح لاستغلال جميع الأدوات المتاحة لضمان تنفيذه، وبالتالي فإن الوضع في أوكرانيا ربما يشكل في نهاية المطاف لحظة فريدة "لهذا الغرض...

الهوامش:

1. [1]RAPHAEL.V. STEENBERGHE: " la poursuite des crimes internationaux commis en Ukraine: une mobilization international inedited", journal tribunaux, 20 janvier 2023, disp. sur: https://jt.larcier.be /.
2. [1]J.F. HERBECQ et G. KOUNDA: " Ukrain .. comment etablir les preuves d une crime de guerre..?" , disponible sur: http://www.TBF/article/.4 avril 2022.
3. [1]S. RUCHE: " la Suisse enquete sur des crimes de guerre en Ukraine" , le temps, 12 juin 2022, disponible sur: http://www.letemps.ch/monde /
4. [1]M. BIRKEN: la france fait don d un laboratoire mobile danalyse AND a l Ukrain ,15 juillet 2022, disponible sur: https://www.interieur.gouv.fr/actualites/.
5. [1]S. RUCHE: " la Suisse enquete sur des crimes de guerre en Ukraine" ..op,cit…p 11.
6. [1]S. GEORIS: " Guerre en Ukraine : malgre l annonce d une participation aux enquetes les policiers belges ne sont pas deployes", revis de droit international, xxxii, tom:z5, mai 2023.p: 23
7. [1]ibidem
8. [1]S. GEORIS: " Guerre en Ukraine :op. cit , p 23
9. [1]-Declaration du procureur de la CPI, Karim A. A. Khan , sur la situation en Ukraine: " Reception de renvois de la part de 39 Etats parties et ouverture d une enquete", 2 mars 2022, disponible sur: https://www.cpi.int/fr/news/declaration.
10. [1]Declaration du procureur de la CPI, Karim A. A. Khan , sur la situation en Ukraine, ibidem p5
11. [1]S. GEORIS: " Guerre en Ukraine , 0p. cit p 27
12. [1]-Decision 2014/485 du conseil relative a la mission de conseil de l UE sur la reforme du secteur de la securite civile en Ukraine, 22 juil 2014.
13. 1RAPHAEL.V. STEENBERGHE: " la poursuite des crimes internationaux commis en Ukraine, op. cit . p : 17
14. [1]RAPHAEL.V. STEENBERGHE: " la poursuite des crimes internationaux commis en Ukraine, op. cit . p :20
15. [1]:ibidem , p 23

16. [1]:S. GEORIS: " Guerre en Ukraine: op, cit pp15 :
17. [1]-Declaration du procureur de la CPI, Mme Fatou BENSOUDA, au sujet de la conclusion de l examen preliminaire de la situation en Ukraine, 11 decembre 2020, disponible sur: https://www.cpi.int/fr/news/declaration.
18. [1]M. LARTIGUE: " juger les crimes de guerre en Ukraine : une mobilization judiciaire sans precedent", Dalloz Actualite, 15 juin 2023, disponible sur: http://www. Dalloz Actualite.fr/.
19. [1]-Geurre en Ukraine : " la peine a perpetuite du premier soldat russe condamne en Ukraine reduite a 15 ans de prison" , la Libre 29 juillet 2022, disponible sur: https://www.lalibre.be/international/.
20. [1]Ibidem , p 9
21. [1]- la Russie veut son proper tribunal international, avec l Iran, la Syrie et la Bolivie , Courrier International, 12 mars 2023, disponible sur: https://www.courrierinternational.com/ article/.
22. [1]P. SANDS: " crime d agresstion, un tribunal penal international special pour Poutin" , le Soir, 28 mars 2022, disponible sur: https://www.lesoir.be/427127/article/
23. [1]RAPHAEL.V. STEENBERGHE: " la poursuite des crimes internationaux commis en Ukraine, op.cit p : 17 sui:
24. 1J.F. HERBECQ et G. KOUNDA: " Ukrain .. comment etablir les preuves d une crime de guerre..?", op.cit, p : 22
25. 1P. SANDS: " crime d agresstion, un tribunal penal international special pour Poutin" , op.cit, p: 9 ,

المصادر والمراجع:

أولا: القرارات والإعلانات:

-Decision 2014/485 du conseil relative a la mission de conseil de l UE sur la reforme du secteur de la securite civile en Ukraine, 22 juil 2014.

-Declaration du procureur de la CPI, Mme Fatou BENSOUDA, au sujet de la conclusion de l examen preliminaire de la situation en Ukraine, 11 decembre 2020,disponible sur: https://www.cpi.int/fr/news/declaration.

-Declaration du procureur de la CPI, Karim A. A. Khan , sur la situation en Ukraine: " Reception de renvois de la part de 39 Etats parties et ouverture d une enquete", 2 mars 2022, disponible sur: https://www.cpi.int/fr/news/declaration.

ثانيا: المقالات:

-Geurre en Ukraine : " la peine a perpetuite du premier soldat russe condamne en Ukraine reduite a 15 ans de prison" , la Libre 29 juillet 2022, disponible sur: https://www.lalibre.be/international/.

-la france fait don d un laboratoire mobile danalyse AND a l Ukrain ,15 juillet 2022,disponible sur: https://www.interieur.gouv.fr/actualites/.

البحوث القانونية:

-J.F. HERBECQ et G. KOUNDA: " Ukrain .. comment etablir les preuves d une crime de guerre..?" , disponible sur: http://www.TBF/article/.4 avril 2022.

-M. BIRKEN: "Un genocide en Ukraine ? Macron repond Zelensky sur l employ du mot", Huffington post,14 avril 2022, disponible sur: http://www.Huffington post.fr/international/ article/.

-M. LARTIGUE: " juger les crimes de guerre en Ukraine : une mobilisation judiciaire sans precedent", Dalloz Actualite, 15 juin 2023, disponible sur: http://www.Dalloz Actualite.fr/.

-M. ZAFFANGNI: " crimes de guerre en Ukrain: ces francais traqueent les preuves" future, 15 mai 2022,disponible sur: http://www.futura-sciences.com/tech/.

-P. SANDS: " crime d agresstion, un tribunal penal international special pour Poutin" , le Soir, 28 mars 2022,disponible sur: https://www.lesoir.be/427127/article/.

-RAPHAEL.V. STEENBERGHE: " la poursuite des crimes internationaux commis en Ukraine: une mobilisation international inedited", journal tribunaux, 20 janvier 2023,disponible sur: https://jt.larcier.be /.

-S. RUCHE: " la Suisse enquete sur des crimes de guerre en Ukraine" , le temps, 12 juin 2022, disponible sur: http://www.letemps.ch/monde /.

-S. GEORIS: " Guerre en Ukraine : malgre l annonce d une participation aux enquetes les policiers belges ne sont pas deployes", revis de droit international, xxxii, tom:z5, mai 2023.